

همّت زعبي*

تأثير النكبة في مكانة النساء المهجّرات:

حالة مهجّرات صفورية والمجيدل في

الناصرة**

تلقي هذه الدراسة الضوء على تأثير النكبة في مكانة المهجّرات الفلسطينيات، ومن ضمنها المكانة الاقتصادية، من خلال مقارنة نشاط النساء الاقتصادي قبل النكبة بنشاطهن بعدها، وذلك عبر مقابلات مع مهجّرات ومهجرّين في الناصرة من قريّتي المجيدل وصفورية.

مقدمة

على الرغم من تزايد الأبحاث التي تحاول تحليل الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للنساء الفلسطينيات في إسرائيل، وقد شغل موضوع العمل والمكانة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في مناطق ٤٨ مؤخراً حيزاً واسعاً منها، فإن هناك عدداً قليلاً من الأدبيات الأكاديمية التي

تطرقت إلى تأثير النكبة في مكانة النساء الفلسطينيات ونشاطهن الاقتصادي عامة، ومكانة المهجّرات الفلسطينيات خاصة. وهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على تأثير النكبة في مكانة الجيل الأول من المهجّرات الفلسطينيات من منظور تحليل الاقتصاد السياسي، وتفترض أن فهم تأثير النكبة في مكانة المهجّرات الفلسطينيات، ومن ضمنها المكانة الاقتصادية، يتطلب بالضرورة الدمج بين دراسة العوامل التاريخية والقوى السياسية والاقتصادية، علاوة على القوى الاجتماعية والتعليم والصحة، قبل النكبة وبعدها. وتحاول هذه الدراسة، من خلال مقابلات

* باحثة في برنامج الدراسات النسوية - مدى الكرمل.

** هذه الدراسة جزء من دراسة أوسع عن النساء الفلسطينيات والاقتصاد السياسي، بادر إليها ونفّذها برنامج الدراسات النسوية - مدى الكرمل.

ويعرض القسم الرابع منهجية الدراسة، وأتناول من خلاله أهمية التاريخ الشفوي كأحد المصادر المتاحة أمام المجموعات المهمشة لإسماع أصواتها وكتابة التاريخ الاجتماعي، كما أتطرق إلى أهمية مساهمة الحكايات الفردية في كتابة الرواية الفلسطينية الجماعية السياسية والاجتماعية.

ومن خلال عرض شهادات مهجرين ومهجرات في مدينة الناصرة وتحليلها، أتطرق في القسمين الخامس والسادس إلى نشاط النساء الفلسطينيات الاقتصادي قبل النكبة، وتأثيرها في هذا النشاط بحسب شهادات مهجري قرينتي صفورية والمجيدل.

١ - التهجير القسري

تؤدي الحروب والصراعات المسلحة إلى كثير من المآسي الإنسانية، ويُعتبر التهجير القسري إحدى المآسي التي ربما ينتج منها - فمعظم الدراسات التي تتناول نتائج الحروب يصف تجربة المهجرين بالتجربة الأصعب والأخطر - لأنها تمثل الاقتلاع الجذري وتؤدي إلى تغييرات اجتماعية كبيرة، وخصوصاً التغييرات الصعبة في حياة الناس بعد تهجيرهم (سعيد ١٩٩٠، ص ١٨).

إن المجموعات المقتلعة من مناطق سكنها الأصلية تعترضها صعوبات جمة؛ فالإ جانب المعاناة والخسارة الجسدية والمادية الناتجة مباشرة من النزوح، تعاني هذه المجموعات كثيراً من الصعوبات الاقتصادية والسياسية (Malkki 1995; Kunz 1973)، فضلاً عن الصعوبات الفردية والاجتماعية (Stein 1981; Keller 1973). عنصر النزوح القسري هو أهم ما يميّز حالة المهجرين، فالمهجر لا يخرج من مكان سكنه طوعاً، وإنما يُدفع منه بقوة وعنّف

مع مهجرات ومهجرين في الناصرة، أن تساهم في فهم وقراءة تأثير النكبة في مكانة مهجرات قرينتي المجيدل و صفورية في مدينة الناصرة، وذلك من خلال مقارنة نشاط النساء الاقتصادي قبل النكبة بنشاطهن بعدها، متوقفة عند فهم تأثير القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مكانتهن الاقتصادية - الاجتماعية. ولا تؤرخ هذه الدراسة مجمل حياة هذه الشريحة (المهجرين) من الشعب الفلسطيني، ولا تدعي أنها تصوّر حياة المهجرات من قرينتي صفورية والمجيدل كما كانت فعلاً، لكنها، ومن خلال تسليط الضوء على أوضاع حياة المهجرين والمهجرات، كما رسمتها ذاكرتهن بعد النكبة، تساهم في تأريخ جوانب من حياة هذه الشريحة التي كثيراً ما عُيبت عن الدراسات الفلسطينية والعالمية (ميعاري ٢٠٠٧؛ Sa'di & Abu - Lughod; 2007; Masalha 2012; Sayigh 2002). ينقسم مبنى الدراسة على النحو التالي:

تراجع الورقة بداية بعض الأدبيات العالمية التي تطرقت إلى تأثير التهجير القسري في المجموعات المقتلعة، ومن ضمنها اختلاف عواقب التهجير القسري على النوع الاجتماعي والجيل. وفي القسم الثاني تعرض الدراسة الحالة الفلسطينية، وتعرّف المهجرين الفلسطينيين، وتتطرق إلى المعطيات الديموغرافية المتوفرة. ومن أجل فهم تأثير النكبة في مكانة المهجرات الاقتصادية يقوم القسم الثالث: أولاً، بعرض تأثير قيام دولة إسرائيل في المكانة الاقتصادية للفلسطينيين المتبقين في وطنهم بصورة عامة، وثانياً، تحليل بعض السياسات التي انتهجتها دولة إسرائيل تجاه الفلسطينيين عامة، والمهجرين خاصة، والتي كان لها أثر كبير في مكانتهم الاقتصادية.

في العالم (غوروراجا ٢٠٠١)، إذ يتعلق الاختلاف بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية العينية. فتناول الهجرة القسرية من منظور قضايا المرأة، على سبيل المثال، يلقي الضوء على عدد من الموضوعات المتعلقة بحياة المرأة المهجرة وعائلتها، ليتعدى موضوع الأملاك والأضرار الجسدية ويتطرق إلى تأثير التهجير في النسيج الاجتماعي للمجتمعات والعائلات، وتأثيره في أوضاع المهجرين المعيشية، ومن ضمنها فرص العمل والتعليم والصحة. كما يتناول تأثير التهجير في الأدوار الاجتماعية والمسؤوليات الاجتماعية وتقسيم الأدوار على كل من الرجل والمرأة (البشري ٢٠٠١؛ غوروراجا ٢٠٠١، ص ٨).

وعليه، فإن دراسات المهجرين تفترض فهماً معمقاً لأوضاع المهجرين وللتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الناتجة من التهجير، وهذا يتطلب بالضرورة النظر إلى التفاصيل والحيثيات، وبصورة خاصة إلى الدمج بين التاريخ والبنى الاجتماعية والعرق والقومية والنوع الاجتماعي. كما يتطلب فهم هذه الحالات دراسة معمقة للسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأوسع الذي يميز المنطقة المنكوبة (Roque 2008, p. 382)، وأوضاع حياة المهجرين في مناطق نزوحهم.

وعلى الرغم من الصعوبات المتشابهة التي تواجه المهجرين والمهجرات، فإن التعمق في تأثير التهجير بحسب النوع الاجتماعي يشير إلى اختلاف بين النساء والرجال بما يتعلق بأوضاع الحياة اللاحقة للتهجير، ومن ضمنها احتمالات انخراط كل منهم في أسواق العمل وفرص العمل المتاحة. وتشير نتائج دراسة بشأن مكانة النساء الريفيات المهجرات، جزاء برامج التهجير القسري في الهند (Tan, Hugo and

(David 1969; Kunz 1973). كما يميزها عنصر المفاجأة والاضطرار إلى النزوح بشكل سريع ومفاجئ، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير في حياة المهجرين من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تأثيره في مكانتهم السياسية، جزاء فقدان البيت والأملاك والأمان والاستقرار (سعيد ١٩٩٠). فمثلاً، لو تناولنا تأثير التهجير في مكانة المهجرين الاقتصادية لوجدنا أن المجموعات المهجرة قسرياً تعاني هشاشة اقتصادية جديّة خلال فترة الصراع وبعدها (Kondylis 2010).^١ وتشير نتائج دراسة بشأن النزاعات المسلحة، ومن ضمنها التهجير القسري، وإسقاطاتها على سوق العمل فيما بعد حرب البوسنة والهرسك، إلى أن للتهجير تأثيرات جسيمة في مهجري البوسنة، رجالاً ونساء من ناحية انخراطهم / ن في أسواق العمل. إن ضعف شبكة العمل الرسمي جزاء الحرب تُصعّب إمكانات انخراط المهجرين والمهجرات في أسواق العمل الرسمية، وتشكّل عائقاً حقيقياً أمامهم / ن في استغلال مؤهلاتهم / ن وميزاتهم / ن كأعوام التعليم وميزات إضافية أخرى (Kondylis 2010, p. 246). فنتائج الدراسة مثلاً، تشير إلى أن احتمال وجود المهجرين / ات في أسواق العمل هو أقل بـ ١٥٪ من احتمال وجود غير المهجرين. ويعود هذا أيضاً إلى ضعف الشبكة الاجتماعية، بسبب الحرب، والتي في كثير من الحالات، وبحسب نتائج دراسات الهجرة والمهجرين، تؤدي دوراً مهماً في تحسين إمكان الوصول إلى سوق العمل غير الرسمية (Kondylis 2010, p. 247). مع هذا، وعلى الرغم من أوجه الشبه بين تجارب المهجرين في العالم، فإن الدراسات تشير إلى أنه لا يمكن الافتراض أن آثار الحروب والصراعات متشابهة في كل مكان

وعلاقات ريف - مدينة، ومواجهة مع الحيز المدني نفسه. وعلى الرغم من محدودية التعميم من حالة عائلة واحدة إلى جميع المهجرين، فإن تجربة هذه العائلة ربما تعطي مؤشراً إلى أوضاع عائلات مهجرة أخرى، وقد تساهم في تعميق فهمنا لأوضاع التهجير القسري لعائلات مهجرة من مناطق ريفية إلى مناطق مدنية.

٢ - الحالة الفلسطينية

أ - المهجرين / ات الفلسطينيين / ات في إسرائيل: خلفية عامة

تمثل قضية المهجرين واللاجئين الفلسطينيين، واحدة من أكبر قضايا الاقتلاع (Masalha 2012) واللجوء في العالم، إذ يمثل اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون اليوم حالة التهجير القسري الأكبر حجماً من حيث العدد والمدى الزمني على مستوى العالم؛ وهي حالة لا تزال من دون حل (Badil 2003).

وفق تعريف "المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين" (بديل)، فإن مهجري ١٩٤٨ هم الفلسطينيون الذين بقوا ضمن حدود دولة إسرائيل بعد أن هجرتهم إمام المنظمات اليهودية من بيوتهم قبل قيام الدولة، وإمام مؤسسات خاضعة لدولة إسرائيل بعد إقامتها، والذين ما زالت إسرائيل حتى اليوم، تمنعهم من العودة إلى بيوتهم. ويمكن الإشارة إلى وجود مجموعتين من الفلسطينيين المهجرين هما: مهجرو ١٩٤٨، ومهجرو ما بعد سنة ١٩٤٨. وتشمل المجموعة الأولى (مهجرو ١٩٤٨) الجزء الأكبر من المهجرين الذين بقوا داخل إسرائيل، وقد تم تهجيرهم من بيوتهم في أثناء النكبة في سنة ١٩٤٨،

(Potter 2005)، إلى أن النساء المهجرات يجدن صعوبة أكثر من الرجال في الانخراط في سوق العمل الجديدة لعدة أسباب تعود أساساً إلى أن الأعمال الجديدة المتاحة تختلف بشكل كبير عن الأعمال التي اشتغلت بها النساء في مناطق سكنها الأصلية. ففي حين عملت هؤلاء النسوة في الأساس في أعمال زراعية، فقد أدى فقدان الأرض وشح فرص العمل في المهن الزراعية، إلى انخفاض في انخراطهن في أسواق العمل. وتضيف نتائج الدراسة أن قدرات النساء ومؤهلاتهن مثل أعوام التعليم والثروة البشرية لم تكن ملائمة لأسواق العمل الجديدة والمتاحة لهن.

إذاً، تشكل عوامل عديدة صعوبات كبيرة أمام انخراط النساء في أسواق العمل في أماكن نزوحهن: عدم ملائمة قدرات النساء للأسواق الجديدة؛ شح برامج التأهيل المهني الملائمة؛ شح الخيارات التي تلائم قدراتهن وتأهيلهن؛ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة؛ النقص في شبكة العلاقات الاجتماعية الملائمة؛ رواج الأفكار المسبقة عن المهجرين؛ التمييز العنصري ضدهم. وهذا كله فضلاً عن التمييز المضاعف الذي يعانينه أولاً كونهن نساء (إذ تقسم أسواق العمل بحسب النوع الاجتماعي)، وثانياً كونهن مهجرات. وفي مقالة أخرى عن أوضاع المهجرين في أنغولا تتعمق الباحثة روك (Roque 2008) في حالة إحدى العائلات المهجرة جراء الحروب المتعددة التي اجتاحت جمهورية أنغولا على مر عشرات السنين وأدت إلى تهجير نحو ٤,١٠٠,٠٠٠ أنغولي. وتشير الباحثة إلى أنه يستدل من التعمق في أوضاع هذه العائلة على أن تحديات المهجرين تتعدى الصراع المادي للبقاء كي تطال مواجهة مع بنى اجتماعية وتاريخية،

معطيات بشأن عدد المهجّرين وخصائصهم الديموغرافية، لكن جداول المسح السكاني الذي أجرته "جمعية الجليل - الجمعية العربية للبحوث والخدمات الصحية"، و"ركاز - بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل"، ومركز "مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية"، في نهاية سنة ٢٠٠٤، شملت هذه الشريحة. وعرف هذا المسح المهجّرين على أنهم "الفلسطينيون الذين أُجبروا على ترك بيوتهم والانتقال إلى أماكن إقامة أخرى داخل إسرائيل جرّاء حرب و / أو سياسات الحكومة الإسرائيلية أو غيرها. ويشمل تعريف التهجير المهجّرين وعائلاتهم، ويورث من خلال ذريّات الذكور، أي أن الأبناء يتبعون الأب في التهجير، فأبناء الأب المهجّر هم مهجّرون، ولا يشمل هذا التعريف الفلسطينيين الذين هُجّروا من قراهم وعادوا إليها لاحقاً، على الرغم من أن قانون "الحاضر الغائب لا يزال سارياً عليهم حتى الآن" (جمعية الجليل وركاز ومدى الكرمل ٢٠٠٥، ص ٣٦). ووفق هذا التعريف، وجد المسح أن ١٥,١٪ من السكان الفلسطينيين في إسرائيل هم من المهجّرين. ومن ناحية توزيع المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل بحسب النوع الاجتماعي، فإن معطيات استطلاع الجليل وركاز ومدى الكرمل (٢٠٠٤) تشير إلى أن ١٥,٢٪ من الذكور هم من المهجّرين، وأن هناك نسبة مساوية تقريباً من الإناث (١٥,١٪). وبحسب التعريف الذي اعتمده هذا الإحصاء، فإن المهجّرين / ات هم أبناء وبنات آباء مهجّرين، وليسوا أبناء وبنات أمهات مهجّرات، ومن هنا، ثمة مجموعة غير مشمولة في تعريف المهجّرين، هي أبناء وبنات الأمهات المهجّرات. ومن هذه المعطيات، يمكن الاستدلال على أنه لو

ويطلق عليهم القانون الإسرائيلي تعريف "الغائبين الحاضرين" (Badil 2003; p. 8). أما المجموعة الثانية (مهجّرو ما بعد سنة ١٩٤٨) فأصغر عدداً من المجموعة الأولى، وتتألف من الفلسطينيين الذين هجّرتهم إسرائيل في أعوام متعددة بعد قيامها، في عمليات طرد داخلي، أو طرد إلى خارج حدود دولة إسرائيل. وجزء كبير من هذه المجموعة هو من البدو الفلسطينيين (Badil 2003).

ب - معطيات ديموغرافية

تفتقر الإحصاءات إلى تقديرات دقيقة بشأن أعداد المهجّرين الداخليين (Masalha 2005, p. 10). وبسبب عدم وجود نظام تسجيل منظم واعتراف بمهجّري ١٩٤٨ ومهجّري ١٩٦٧ كشرحة منفصلة، إذ لا يتم الفصل بين المهجّرين الداخليين والفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل (Masalha 2005)، يصعب تقدير عددهم الذي تختلف المصادر بشأنه. ويشير كامن (Kamen 1987)، إلى أن عدد المهجّرين الداخليين في إسرائيل في سنة ١٩٤٩، بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية، وصل إلى ٢٣,٠٠٠ نسمة. وبحسب تقديرات الأونروا، فإن عددهم في سنة ١٩٥٠ وصل إلى ٤٦,٠٠٠ نسمة. وبحسب تقديرات مركز "بديل"، فإن تعداد مهجّري ١٩٤٨ وصل في سنة ٢٠٠١ إلى ٢٦٠,٠٠٠ نسمة (Badil 2002). وتشكل نسبتهم ربع الفلسطينيين المتبقين في البلاد، ولا تشمل هذه الأعداد المجموعة الثانية - مهجّري ما بعد سنة ١٩٤٨ (Masalha 2005, p. 10). ولا تشمل الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية

(Yiftachel & Kedar 2000; Bisharat 1994) كانت عاملاً مركزياً في تعامل السلطات الإسرائيلية مع الفلسطينيين المتبقين في إطار الدولة عامة، وسيّرت عدداً كبيراً من سياساتها تجاه المهجرين خاصة. وتشير الأبحاث التي تناولت موضوع المهجرين الداخليين، إلى أن أسباب منع عودة المهجرين إلى بلداتهم من جانب السلطات الإسرائيلية، وتهجير وطرد الفلسطينيين بعد انتهاء الحرب، تعود إلى سياسات إسرائيل الكولونيالية الاستيطانية (Boqa'i 2005)، وهي سياسات ميزت دولة إسرائيل منذ قيامها (Masalha 2012).

يعزو مصالحة (١٩٩٧) - على سبيل المثال - تهجير وطرد السكان الفلسطينيين المتبقين في المجدل (عسقلان) في سنة ١٩٥٠، إلى حاجة القيادة الإسرائيلية إلى المجدل وأراضيها من أجل توطين مستوطنين يهود فيها (مصالحة ١٩٩٧). ويشير كوهين (٢٠٠٢) إلى أن رفض الحاكم العسكري ولجنة الترحيل الالتماسات التي تقدّم فيها العديد من اللاجئين بطلب العودة إلى قراهم، لا يعود إلى أسباب أمنية. وإنما إلى الرغبة في تحويل أراضيهم إلى الاستيطان اليهودي، والخشية من حدوث سابقة تجر مزيداً من مطالبات اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم (كوهين ٢٠٠٢، ص ٥٧).

ويؤكد مصالحة (Masalha 2005) أن معركة "أرض أكثر"، كانت المعركة التي وجّهت السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين الذين بقوا داخل حدود دولة إسرائيل، ويشير إلى أن الدمج بين استراتيجيات عسكرية إسرائيلية واعتبارات أيديولوجية صهيونية وسياسات استيطانية، حكم سياسات الحيز والتخطيط والأراضي الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ومن ضمنهم المهجرين، وذلك خلال النكبة

شمل التعريف أبناء وبنات المهجرات، لكان عدد المهجرين من السكان الفلسطينيين قد ارتفع، وبالتالي كانت نسب المهجرين وفق التصنيفات المتنوعة قد ارتفعت (صباغ . خوري ٢٠١١).

٣ - تأثير قيام دولة إسرائيل في مكانة الفلسطينيين الاقتصادية

أ - مكانة المهجرين / ات الداخليين الاقتصادية في إسرائيل بعد النكبة

لم تحظ مكانة المهجرين الداخليين الاقتصادية والاجتماعية باهتمام جدي في الدراسات الأكاديمية التي تفتقد أدبياتها معطيات بشأن مكانتهم الاجتماعية والسياسية (Masalha 2005, p. 10)، بينما تناول بعض الأدبيات انعدام مكانتهم القانونية (مثلاً: Forman 1994; Bisharat 2004; Jamal 2005; Masalha & Kedar 2004; Cohen 2005).

ويزيد في حدة النقص غياب الأدبيات المتعلقة بتاريخ النساء، إذ يغيب تاريخ النساء بصورة عامة عن التاريخ الفلسطيني الاجتماعي (Humphries and Khalili 2007; Humphries 2005) فالنساء الفلسطينيات لم يظهرن إلا في أبحاث تناولت علاقة المرأة بالسياسة وحركات المقاومة، وفي التأريخ لنساء النخبة، وقد غاب تاريخهن الاجتماعي والاقتصادي باستثناء بعض الأدبيات (مثلاً: ميعاري ٢٠٠٧؛ Abdo & Lentin 2002; Peteet 1991; Sayigh 1994, 2007).

وتشير الأدبيات التي تناولت مكانة الفلسطينيين في إسرائيل إلى أن سياسات تهويد المكان: الأرض والحيز (بشير ٢٠٠٤؛ Forman & Kedar 2003؛

بعضها مهاجرين يهوداً وأقامت مستعمرات يهودية (الخالدي ١٩٨٧)؛ كما تضمنت هذه الوسائل عمليات طرد السكان إلى خارج الحدود التي أعلنت أنها دولة إسرائيل (Kamen 1987).

وسهلّ الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين المتبقين داخل حدود دولة إسرائيل ومن ضمنهم المهجرين، على إسرائيل ممارسة نهجها الكولونيالي، واستكمال مصادرة الأراضي، ومنع عودة المهجرين، بإعلان المناطق التي هجر منها الفلسطينيون، مناطق عسكرية مغلقة (Boqa'i 2005, p. 307؛ كوهين ٢٠٠٢، ص ٥٦). كما ساهمت هذه الفترة بشكل كبير في إعاقة اقتصاد الفلسطينيين (Sofer et al. 1995). ويشير سعيد في دراسة تناولت اندماج المهجرين الداخليين بالقرى العربية في شمال البلد التي لجأوا إليها خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٦، إلى أن خوف السلطات الإسرائيلية من تمركز العرب الفلسطينيين في بقعة جغرافية واحدة، جعلها تقدّم بعض الحلول إلى المهجرين الداخليين. فعلى سبيل المثال، وعملاً بتوصيات لجنة مؤلفة من عدّة وزارات في تاريخ ١٩٤٩/٣/٤ (سعيد ١٩٩٠)، تم إعطاء تصريح لبعض مهجري حيفا، الذين لجأوا إلى الناصرة، بالعودة إلى حيفا بشروط محددة تتضمن التزاماً مسبقاً من المهجر بعدم العودة إلى بيته الذي تهجر منه (سعيد ١٩٩٠). وبحسب توصيات اللجنة نفسها، فإن السلطات الإسرائيلية سمحت بعودة بعض الفلاحين إلى القرى المهجرة بعدما صادرت جميع أملاكهم. ويشير المصدر ذاته إلى أن القليلين من المهجرين الفلسطينيين "استغلوا" هذه الفرصة وعادوا إلى بلداتهم (سعيد ١٩٩٠، ص ١١).

وكان تحويل صلاحيات وكالة

وبعدها (Masalha 2005, p. 23). وكذلك تحوّل الجيش والصندوق القومي إلى أهم المؤسسات في الدولة اليهودية التي عملت لضمان عدم عودة المهجرين (Masalha 2012). ويضيف مصالحة (Masalha 2005) أن من ضمن الممارسات التي انتهجتها إسرائيل في هذه المعركة، قيام وزارة الأقليات في الحكومة الموقته بعمليات تفرغ التجمعات العربية وطردهم الفلسطينيين إلى أماكن سكن جديدة بحسب شروط الوزارة (سعيد ١٩٩٠؛ كوهين ٢٠٠٢، ص ٥٧). علاوة على ذلك، تطرقت هذه الأدبيات إلى الوسائل / الآليات / القوانين والأنظمة التي استعملتها دولة إسرائيل لمنع عودة المهجرين إلى بلداتهم، وأهمها بحسب جريس (١٩٦٧) "أنظمة الطوارئ" التي تعود إلى سنة ١٩٤٥، والتي بموجبها، منعت الجيش الإسرائيلي، وبشكل منهجي، عودة المهجرين إلى بلداتهم، كما منعهم من إمكان استعادة السيطرة على أملاكهم والتحكّم فيها. وهدفت هذه الأنظمة نفسها - أنظمة الطوارئ ولاحقاً قانون أملاك الغائبين (١٩٥٠) الذي حل محلها وإعلان مناطق معينة مناطق عسكرية مغلقة - إلى السيطرة على الأراضي ونقل ملكيتها إلى سلطة الدولة وأذرعها (كوهين ٢٠٠٢، ص ٧٧؛ Masalha 2012, p. 120). فضلاً عن هذه الأنظمة، سعت إسرائيل خلال هذه الفترة، وعبر وسائل متعددة، لمقاومة إصرار اللاجئين على العودة إلى بيوتهم، ورفضهم التوصل إلى ترتيبات مع الدولة (كوهين ٢٠٠٢، ص ٨٧). فقد اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات إضافية لمنع عودة اللاجئين والمهجرين، كهدم البيوت والمساجد والكنائس في بعض القرى والمدن - إذ يشير الخالدي إلى أن السلطات الإسرائيلية أبقت ٦ قرى من مجموع ٤٢٠ قرية، ووطنت في

إحدى السياسات التي اتبعتها الحكومة لـ"حل" مشكلة اللاجئين، إذ "سمحت" بتضمين الأراضي، لكن، من دون التنازل عن المبدأ القائل بعدم تمكينهم من فلاحه أراضيهم الخاصة (كوهين ٢٠٠٢، ص ٨٩). وقد استعملت هذه السياسة لاحقاً كوسيلة ضغط للتنازل عن ملكية الأراضي، فمع قرب بدء موسم تضمين الأراضي لسنة ١٩٥٥، استخدمت اللجنة العليا عملية التضمين كوسيلة للضغط على مستحقي التعويضات لتسوية أمورهم مع الدولة (كوهين ٢٠٠٢، ص ١٠٠).

من الناحية السياسية اختلفت مكانة المهجرين عن مكانة اللاجئين الفلسطينيين. إذ دعت الأمم المتحدة إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين ١٩٤٨ باعتبارهم مجموعة تمتلك الحق في العودة، واستعادة الأملاك، فضلاً عن التعويض، بينما اعتبرت إسرائيل قضية المهجرين قضية إسرائيلية داخلية، وأوقفت، في بداية الخمسينيات، المعونات والمساعدات التي قدمتها الأونروا إلى المهجرين (Al-Haj 1986; Kamen 1987).

ب - تأثير التهجير في المكانة الاقتصادية للمهجرات الفلسطينيات

إن فهم تأثير التهجير في المهجرات الفلسطينيات في دولة إسرائيل يتطلب بالضرورة، كما في حالات التهجير القسري في العالم، فهم التجربة اليومية للمهجرين / ات واللاجئين / ات، وتأثير النكبة في جوانب حياتهم / ن المتعددة (Indiyanto et al. 2006). وعليه، يتوجب بداية فهم السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الأوسع للفلسطينيين قبل النكبة، فضلاً عن دراسة مختلف الأوضاع الحياتية اليومية، ومن ضمنها التعليم والأرض

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا") إلى حكومة إسرائيل، إحدى الوسائل التي استعملتها إسرائيل للضغط على المهجرين من أجل قبول الحلول الإسرائيلية. وجاء هذا نتيجة الاعتقاد السائد أن مساعدات المهجرين الخارجية تعوق "تأهيلهم" وتساهم في رفضهم التنازل عن أراضيهم من جهة، ومن جهة أخرى فقد سعت إسرائيل بهذه الخطوة للحؤول دون تكريس مكانة بارزة لهم (المصدر نفسه، ص ٨٧).

ويستدل من مراجعة وتحليل السياسات التي انتهجتها الدولة اليهودية بمؤسساتها المتعددة من أجل "حل" قضية اللاجئين في الخمسينيات، على أن دولة إسرائيل، ومنذ قيامها، جيّرت أيضاً الاقتصاد كمصدر قومي، وكأداة سيطرة لمصلحة مجموعة الأغلبية في الدولة اليهودية (شحادة ٢٠٠٧)، الأمر الذي ساهم في تهميش وإضعاف مكانة الفلسطينيين الاقتصادية، ومن ضمنهم شريحة المهجرين.

فعلى سبيل المثال، كانت الأعمال الموسمية الزراعية تتم عبر شركات يهودية مثل "مطعمي هاومه" (كروم الأمة)، والتي تستغل نسبة كبيرة من أراضي الغائبين، هذا فضلاً عن تشغيل المهجرين في أعمال تعبيد الشوارع في طمرة وشفا عمرو، وبناء سد مشروع المياه القطري في منطقة سهل البطوف. ويشير كوهين إلى أن إحدى التوصيات التي اقترحت لـ"حل" مشكلة اللاجئين و"تأهيلهم"، كانت الاستمرار في الأعمال التي تعود بالفائدة على بناء الدولة اليهودية، على أساس أن يعمل اللاجئ ١٢ يوم عمل في الشهر، وكان عدد اللاجئين ٩٠٠ لاجئ، ٣٠٠ منهم من المدن والبقية من القرى (كوهين ٢٠٠٢، ص ٩١-٩٠). كما كانت سياسة تضمين الأراضي

والصحة وفرص العمل التي واجهت المهجرين / ات بعد النكبة.

وكان لقيام دولة إسرائيل تأثير كبير في تردي مكانة الفلسطينيين الاقتصادية عامة، ومكانة الفلسطينيين المتبقين في حدود الدولة خاصة، فعلاوة على عواقب الحرب - القتل والدمار والتهجير - كان لاحتلال الأراضي ومصادرتها، فضلاً عن السياسات التي انتهجتها الدولة اليهودية ومؤسساتها تجاه الفلسطينيين عامة، والمهجرين / ات منهم خاصة، دور كبير في تردي أوضاع المجتمع الفلسطيني الاقتصادية.

لقد أدت سياسة مصادرة الأراضي التي كانت إحدى السياسات التي انتهجتها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين، دوراً كبيراً في هدم مصدر رزق العديد من الفلسطينيين المتبقين في إسرائيل، وتسببت بتقليص مصادر المعيشة والحد من تطور مناطق التجمعات العربية، (Masalha 2005, p. 24)، لأن المهجرين الداخليين، في معظمهم، ينحدرون من مناطق ريفية اعتمد اقتصادها على الزراعة (Masalha 2005, p. 14).

وفي حين بلغت ملكية أراضي الحركة الصهيونية في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨، نحو ٦٪ فقط من مساحة فلسطين الانتدابية (Badil 2002)، صادرت دولة إسرائيل في عقدها الأول واستولت على جميع "أراضي القرى والمدن" العربية، فضلاً عن مصادرة أراضي وأملاك المهجرين و"الغائبين الحاضرين"، وذلك من خلال قوانين سُنت بصورة خاصة لهذا الغرض. ويقترّب عدد الدونمات التي صادرتها و / أو استولت عليها دولة إسرائيل في عقدها الأول من مليون دونم، وهي أراضٍ بملكية خاصة، وأراضٍ بملكية جماعية عامة، وذلك بحجج أمنية وأخرى تصب في خانة "المصلحة العامة" (بشير ٢٠٠٤). وقد استعملت هذه

لقد أدت سياسة مصادرة الأراضي التي كانت إحدى السياسات التي انتهجتها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين، دوراً كبيراً في هدم مصدر رزق العديد من الفلسطينيين المتبقين في إسرائيل، وتسببت بتقليص مصادر المعيشة والحد من تطور مناطق التجمعات العربية، (Masalha 2005, p. 24)، لأن المهجرين الداخليين، في معظمهم، ينحدرون من مناطق ريفية اعتمد اقتصادها على الزراعة (Masalha 2005, p. 14).

وفي حين بلغت ملكية أراضي الحركة الصهيونية في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨، نحو ٦٪ فقط من مساحة فلسطين الانتدابية (Badil 2002)، صادرت دولة إسرائيل في عقدها الأول واستولت على جميع "أراضي القرى والمدن" العربية، فضلاً عن مصادرة أراضي وأملاك المهجرين و"الغائبين الحاضرين"، وذلك من خلال قوانين سُنت بصورة خاصة لهذا الغرض. ويقترّب عدد الدونمات التي صادرتها و / أو استولت عليها دولة إسرائيل في عقدها الأول من مليون دونم، وهي أراضٍ بملكية خاصة، وأراضٍ بملكية جماعية عامة، وذلك بحجج أمنية وأخرى تصب في خانة "المصلحة العامة" (بشير ٢٠٠٤). وقد استعملت هذه

أدت السياسة الممنهجة في تحويل الأراضي العربية، عدا تلك التي يثبث الفلاحون ملكيتها، إلى أراضٍ حكومية (لوستيك ١٩٨٥، ص ١٥)، دوراً مركزياً في تعطيل الأرض كمصدر لتطور العرب الاقتصادي والحيزي. فمصادرة الأراضي منعت العرب من استغلال جزء كبير من مصادر الإنتاج، الأمر الذي أجبرهم على الارتباط بوسائل إنتاج يهودية، ومنعهم من تطوير مصادر الإنتاج الخاصة بهم (لوستيك ١٩٨٥ ص ١٧٤).

ودعّمت عدة عوامل إضافية ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد اليهودي، وضمّنت تخلف الأول. ويشير لوستيك (١٩٨٥) إلى أن أحد العوامل المركزية التي ساهمت في توسيع الفجوة بين الاقتصادين اليهودي والفلسطيني، بعد قيام الدولة، هو استمرار عمل مؤسسات الحركة الصهيونية (هستدروت؛ الوكالة الصهيونية؛ الصندوق القومي اليهودي؛ الأحزاب الصهيونية). إذ استمرت هذه المؤسسات، وبدوافع أيديولوجية، في دعم الاقتصاد اليهودي وتطويره بهدف ضمان تهميش الفلسطينيين، وكذلك اعتماد العرب على اليهود ومصادر الرزق الإسرائيلية بهدف الحفاظ على الفجوة بين المجموعتين (لوستيك ١٩٨٥، ص ١٦٥).

وتسبب استمرار سياسة "العمل العبري" الذي دعم الاقتصاد اليهودي ومسّ بقدرة العرب على منافسته، ببيع مصانع وعقارات بملكية عربية لم يكن في قدرتها منافسة الاقتصاد اليهودي (لوستيك ١٩٨٥، ص ١٦٩). ويؤكد لوستيك أن التهجير أدى دوراً كبيراً في المس، وبصورة أساسية، بالنواة الصناعية

الشعور بعدم الأمان الاقتصادي، وارتباط الفلسطينيين بمصادر رزق يهودية خارج منطقة سكنهم، شكلاً عاملاً أساسياً في الحفاظ على مبنى العلاقات الاجتماعية والمبنى التقليدي للعائلة العربية، إذ اضطر العامل العربي إلى الحفاظ على علاقاته مع العائلة كضمان اجتماعي واقتصادي في حال فقد عمله (Rosenfeld 1968).

٤ - منهجية الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى منهجية مستمدة من البحث النسوي، وتتبنى نظرية grounded theory التي تستقي فرضيات البحث من الحقل، فتفحصها في الحقل وتغيرها بناء على المعلومات المستقاة في مرحلة جمع المعلومات (Charmaz 2003). وتستخدم الدراسة أسلوب التاريخ الشفوي وآلية المقابلات المعمقة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبخلاف التاريخ التقليدي الذي يعتمد على المستندات والأرشيفات ويتطرق إلى تاريخ "المنتصرين" (Kracauer 1995)، فإن الشهادات الشفوية تشكل أحد مصادر المعرفة المهمة المتاحة لكتابة تاريخ الفلسطينيين، وخصوصاً في ظل النقص في الأرشيف التاريخي الفلسطيني (Masalha 2005; 2012). وتكتسب آلية الشهادات الشفوية أهمية خاصة في دراسة التابع، وفي دراسة المجموعات المهمشة، إذ تُعتبر من الوسائل القليلة المتاحة أمام الفئات غير المتعلمة للمساهمة في تدوين التاريخ عبر سردها الأحداث شفويًا (ميعاري ٢٠٠٧). وكما يحاجج مصالحة، فإن الذاكرة الجماعية أدت دوراً مهماً في بناء خطاب مضاد للهيمنة (counter-hegemonic discourse)،

التي بدأت تنشأ في البلد قبل النكبة (لوستيك ١٩٨٥، ص ١٥٨)، الأمر الذي أدى إلى زيادة تخلف الاقتصاد الفلسطيني وارتباط تطوره بالاقتصاد اليهودي (Sofer et al., 1995).

لم يحظ تأثير النكبة في مكانة النساء الفلسطينيات باهتمام أكاديمي جدي، لكن بعض الأدبيات تناول تأثير التحولات الاقتصادية في المجتمعات الزراعية بصورة عامة، وبعضها الآخر تناول تأثيرها في الحياة الاجتماعية وفي علاقات النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق تشير الباحثة لينا ميعاري إلى أن التحول من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الموجه للسوق يؤثر سلباً في أدوار النساء وحقوقهن (ميعاري ٢٠٠٧، ص ٦١). كذلك الأمر فيما يتعلق بالقوانين الحديثة لتسجيل ملكية الأراضي، والتي كان لها أثر سلبي في مكانة النساء. وتدعي إيرين تينكر أنه بينما تمتعت النساء في ظل القوانين التقليدية التي نظمت استخدام الأراضي الزراعية، بحرية الوصول واستخدام الأراضي من خلال الأباء والأزواج، فإن هذه الحرية تأثرت سلباً في ظل القوانين الحديثة التي استوجبت تسجيل الأراضي كملكية (Tinker 1999).

أما الباحثة نهلة عبدو - زعبي فتري أن التغييرات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني قبل النكبة وبعدها، لها أثر كبير في الحياة الاجتماعية وعلاقة النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. وتشير عبدو - زعبي إلى أن عملية انتزاع الأراضي من الفلاحين، وتحويلهم إلى عمال، أثرت في البنية التقليدية للعائلة. فعلى سبيل المثال، تغيرت الروابط الاجتماعية التقليدية في إثر انتقال الفلاحين إلى المدن، بحثاً عن العمل المأجور (Abdo-Zubi 1987).

ويتفق هنري روزنفيلد (Rosenfeld

1968) مع عبدو - زعبي، لكنه يدعي أن

التهجير في حياتهن ومكانتهن الاجتماعية والاقتصادية.

كما درستُ أهم الأدبيات التي تناولت حياة الفلاحين والفلاحات في فلسطين قبل النكبة، وخصوصاً تلك التي تطرقت إلى حياة النساء وفاعليتهن ونشاطهن الاقتصادي قبل النكبة، وذلك للوقوف على أوضاع الحياة وفاعلية النساء الفلسطينيات. وأخيراً، راجعتُ الأدبيات التي تناولت المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمهجرين والمهجرات الفلسطينيات بعد قيام دولة إسرائيل.

ثم، وبهدف جمع معلومات عن أوضاع حياة المهجرين في الناصرة، جمعت معلومات تاريخية بشأن البنى التحتية: المواصلات، والتعليم، والصحة، والمصالح التجارية في الأحياء التي يتركز فيها المهجرون في الناصرة قبل النكبة وخلال أول الأعوام بعدها. كما قابلت شخصيات مركزية في البلد عاصرت النكبة، وذلك بهدف الوقوف على أوضاع الناصرة قبل النكبة.

بعد هذه المرحلة، وبين أيار / مايو وتشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، أجريت ١٤ مقابلة مطولة مع رجال ونساء من مهجري قريتي صفورية والمجيدل، وممن عاشوا في هاتين القريتين قبل النكبة وهجروا في أعقابها إلى الناصرة. وقابلت ٦ نساء ورجلين من مهجري قرية صفورية يقطنون اليوم في حي الصفاورة، و٤ نساء ورجلين من مهجري قرية المجيدل يقطنون اليوم في حي "جبل الدولة". وتتراوح أعمار الذين قابلتهم بين ٧٠ و٨٥ عاماً، وقد أجريت مقابلة واحدة على الأقل مع كل منهم على حدة. وتمت المقابلات في إحدى غرف البيت، أو في ساحته، لكنني أجريت في بعض الحالات مقابلات حضرها أكثر

فهي مقاومة ثقافية ومقاومة للكولونيالية، وهي أداة للتحرر وبناء الأمة، كما أنها أداة تساند ضحايا العنف والظلم في بناء تجاربهم ومعاناتهم (Masalha 2012). وكما يؤكد العديد من الباحثات النسويات (Sayigh 2002; Abu-Lughod 2007)، فإن التاريخ الشفوي في حالة النساء يعكس التجارب والمواقف، ويوضح العلاقة بين الشخصي والسياسي، ويتحدى الفصل بين الحيزين. علاوة على ذلك، تساهم شهادات النساء في تأريخ الذاكرة الجماعية، وتسلب الضوء على أدوار النساء، مؤكدة أن النساء يشكلن جزءاً مهماً من المجتمع، وأنهن قمن بدور مهم في صنع التاريخ وتشكيل العالم العربي (الصدّه ١٩٩٨). تستند هذه الدراسة إلى مقابلات يسرد فيها النساء والرجال الذين عاشوا في قريتي صفورية والمجيدل قبل سنة ١٩٤٨ وهجروا إلى الناصرة، تجاربهم الحياتية، ولا سيما نشاطات عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي خلال الفترة التي عاشوها في القرى الفلسطينية - في صفورية والمجيدل - قبل النكبة، وتأثير هذه النكبة في نشاطات عمل النساء، وفي مكانتهن الاقتصادية.

- آلية الدراسة

راجعتُ أولاً، أهم الأدبيات التي تناولت موضوعات الاقتصاد السياسي، وخصوصاً تلك التي تناولت الموضوع من وجهة نظر نسوية، وذلك لفهم معمق للتوجه النسوي في الاقتصاد السياسي. كما راجعتُ الأدبيات النسوية التي تناولت موضوع التهجير القسري، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أكثر دقة لأوضاع حياة المهجرين الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وتحديداً خصوصية النساء المهجرات، وتأثير

منحصرها للزراعة. يعني يا دوب
نرتاح شهرين. هذا برنامج كل
السنة.

هذا ما روته أم خالد عن حياة النساء
ونشاطاتهن في قرية صفورية قبل النكبة،
وكما يتبين من حديثها، ومن الروايات التي
تم جمعها من النساء والرجال من قريتي
صفورية والمجيدل، فإن الرجال والنساء
قاموا معاً بزراعة الأراضي وفلاحتها، بما
يتلاءم مع مختلف مواسم الزراعة.
وعن عمل النساء في قرية المجيدل يقول
أبو جمال (٧٢ عاماً):

مثلاً العمدة [الاعتماد] في
الحصيدة كانت على النسوان.
وكمان في الزيتون، يعني يمكن
النسوان اشتغلت أكثر من الزلام....
يعني النسوان كانت تطلع على
الحصيدة وعلى كت الزيتون، وكانت
تسرح في الطرش [ترعى المواشي]
وتعبيّ المي وتعنجن وتخبز.

شهادة أبو جمال تؤكد ما جاء في شهادة
أم خالد بشأن نشاط النساء، والدور الفاعل
لنساء القرية الفلسطينية ومساهمتهن في
الاقتصاد البيتي الذي يعتمد على زراعة
الأرض وفلاحتها. وتسلط شهادة أبو جمال
الضوء أيضاً على الأدوار المتعددة التي
عملت فيها النساء في القرية الفلسطينية
قبل النكبة، إذ يشير إلى دورهن في العمل
الزراعي والفلاحة، فضلاً عن عملهن في
الوقت نفسه في الأعمال المنزلية عبر
تحضير الطعام والاهتمام بالمواشي.
أم يحيى، وهي من مهجرات صفورية
(٧٧ عاماً)، تؤكد أيضاً ما جاء في الشهادات
السابقة، وتصف نشاط النساء في قرية
صفورية بقولها:

من مهجّر /ة، الأمر الذي أغنى المعلومات
وأثار الذكريات لدى الذين واللواتي قابلتهم
وقابلتهن.

وبهدف البحث والتركيز، افتتحت
المقابلات بالتعريف بالحياة في القرى
الفلسطينية قبل النكبة، وخصوصاً
تفصيلات النشاطات الاقتصادية لأفراد
العائلة ومصادر رزقها عامة، ونشاطات
المرأة الفلسطينية ودورها في الاقتصاد
العائلي خاصة، فضلاً عن التركيز على
أوضاع الحياة بعد النكبة، وتأثير هذه النكبة
في اقتصاد العائلة والنشاطات الاقتصادية
لكل أفرادها عامة، وللنساء خاصة، بما
في ذلك تأثيرها في الأدوار الاجتماعية في
المجتمع الفلسطيني، والمعوقات التي واجهت
المهجّرين في حياتهم في الناصرة.

٥ - الحياة في صفورية والمجيدل في ذاكرة أهلها

عن الحياة في القرية قبل النكبة تقول أم
خالد (٧٦ عاماً)، وهي من مهجرات قرية
صفورية وتسكن اليوم في حي الصفاة في
الناصرة:

الحياة كانت كثير حلوة، فش
إشي ناقص. أبوي كان عنده
حرّانة يحرثوا الأرض، والنسوان
ما كانت ترتاح، ربنا الله، إلا في
كوانين، معقول يكونوا شهرين
راحة. يعني كنا نعشّب الأرض
ونحصرها للزراعة. نزرع شعير
وقمح بعدين نحصد. بعدين
في الصيف، في زراعة الصيف:
الخيار والفقوس والبامية. بعدين
الزتون: كت الزيتون ولمّه وعصره.
وتشرين الأول والثاني نشق الأرض

الزتون نوحده على الحمير والبقر
 للمعصرة. فش قعدان كل السنة،
 زلام ونسوان وولاد. حتى إللي
 كان عنده حرّاة وحصادين
 كان يوقفلهن [يراقبهم]. الأيام
 العادية، مش بأيام الحصيد،
 كنا يا ستي نفلح البساتين. نوكل
 منها ونحوّس ونبيع. الزلام تبيع.
 ما كان ناقصنا إشي. بعدين كل
 عيلة عندها بقرة أو معزا. نحلّب
 ونعمل لبنة وجبنة. كل الشغل تعب.
 بس كانت حياة حلوة ما كناش
 محتاجين إشي. كانت حياتنا
 مستورة. البيار ملانة. صفورية
 كانت بيارها ملانة مي. نشرب
 ونطبخ ونغسل منها.

يتكرر في شهادة أم راشد ووصفها الحياة
 في صفورية ما جاء في شهادات سابقة،
 فهي تؤكد نشاط النساء المتعدد ومساهمتهن
 الفاعلة في الاقتصاد البيتي، كما ترشدنا إلى
 قيمة الدواجن والمواشي والدور المهم الذي
 كان لها في الاكتفاء الذاتي للعائلة، إذ كانت
 توفر الغذاء الأساسي للعائلة، من بيض
 وحليب وأجبان ولحوم.

ويشير اهتمام المرأة الفلسطينية
 ورعايتها للمواشي والدواجن إلى دورها
 الفاعل والمبدع في المساهمة في الاقتصاد
 العائلي والاكتفاء الذاتي للعائلة. كما تشير
 الروايات إلى دور المرأة في رعاية العائلة
 الفلسطينية، والتي تتضمن أيضاً تحضير
 الأطعمة المتنوعة والاهتمام بنظافة البيت
 والغسيل.

اعتمدت النساء على "خيرات الأرض"
 في تحضير مختلف الأطعمة، فكّن يحضرن
 الأطعمة بحسب منتوج مواسم الزراعة، كما
 يُستدل من حديث أم علي وهي أرملة من

كانوا يحصدوا (الزلام) وإحنا
 نحصد معهن، كنا نحصد، بس
 بالأساس إحنا كنا نغمّر. نلملم
 الحصيد على بعض - نغمّر كوام
 كوام. نشده على القادم!!! - إشي
 خشب مثل السلم، القفص، نحطه
 على الحمار نجيبه من الوعر على
 البيادر. نفصّيه ونردّ نرجع. ووقت
 الزتون كانت الزلام تكتّ الزتون
 وإحنا نجرده ونلمّه على إيدينا.

يُستدل من شهادة أم يحيى أن الشراكة
 بين النساء والرجال في الاقتصاد العائلي
 تخلّلتها تقسيم للأدوار بحسب النوع
 الاجتماعي. ففي موسم الزيتون عمل الرجال
 في كتّ الزيتون بينما عملت النساء في
 جمعه، وكذلك في الحصيد فقد عملاً معاً في
 أعمال متنوعة، لكنها مكّمة بعضها لبعض.
 ووفق ما يظهر في شهادات أهل صفورية
 والمجيدل، التي عرضتها حتى الآن، فإن
 الأدوار التي قامت بها المرأة الفلسطينية
 كانت متعددة، وشملت أعمال فلاحية وزراعة
 وتربية ورعاية المواشي والدوابّ المتعددة،
 هذا إلى جانب الاهتمام بالبيت ورعايته.
 وبشأن استعمالات الدوابّ المتعددة
 كالحمير والجمال، وعن دور الدواجن
 والمواشي في حياة العائلة الفلسطينية، تقول
 أم راشد وهي مسنة في التسعينيات من
 عمرها:

يا ستي صفورية كانت خشبتها
 طاقة. غنية مش ناقصها إشي.
 يعني المونة تعيش بلد. الناس ما
 كان ناقصها إشي. فش حاجة
 تشتري إشي. زيت، قمح، طحين،
 حليب، لحم، بيض، كله متوفر
 من مونة البيت. يعني لما نلقط

اللوبيّة، القرع، الكوسى، الخيار،
كله من الأرض، وتضبّ المونة من
الزيت والقمح وكل شي من خير
الارض.

أبو محمود (٧٨ عاماً) من مهجّري صقّورية
يصف عمل نساء البلد وتحضيرهن مونة
البيت في صقّورية قبل النكبة، فيقول:

كنا عايشين والبلد عامرة وفيها
خير الله، إحنا الأولاد كنا ندرس
القمح عند الناس. وبأيام الزيتون
نعمل زيتون ونعمل زيت، والنسوان
كانت تضبّ زيت زيتون والقمح
والعدس والفول مونة لكل السنة.

مرة أخرى تؤكد شهادتا أبو محمود وأم
خالد من قرية المجيدل، تشابه الواقع
الذي عاشته النساء والرجال في القريتين،
وتؤكدان أيضاً تعدد أدوار النساء، والشراكة
بين الرجال والنساء في القرية الفلسطينية
مشاركة تتباين فيها الأعمال بحسب النوع
الاجتماعي.

وعلى الرغم من التشابه في حياة
النساء في القريتين، وداخل القريتين، فإن
الشهادات التالية تشير إلى أن الاختلاف في
أوضاع العائلات الفلسطينية انعكس أيضاً
اختلافاً في مكانة النساء وأدوارهن. وقد
نبعت الاختلافات بين العائلات، على ما
يبدو، من مكانة القرية ومكانة العائلة، إذ إن
العائلات لم تمتلك مساحة الأرض نفسها،
كما أن الأوضاع الاقتصادية كانت تتفاوت
بينها. وتشير المقابلات إلى بعض الاختلاف
في نشاطات النساء، وذلك بحسب وضع
العائلة الاجتماعي ومكانتها الاقتصادية.
ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الاختلافات،
فإن الأرض شكّلت مصدر رزق للجميع، ومن
ضمنهم أولئك الذين لم يملكوها.

مهجّرات المجيدل وتبلغ من العمر ٧٢ عاماً:

كنا نفطر من شو موجود بالبيت،
من خير البيت كيف بقولو. كنا
نزرع الأرض حوالي البيت بندورة،
خيار، كله طبيعي. النسوان كانت
تزرع، كل شي تزرع، تجيب بزر
بندورة ترش وتطلع بندورة.
طعمتها طيبة مش حيا الله، بامية
كنا نزرع، كنا نحضّر أكل من شو
موجود بالبيت.

تشير المقابلات إلى أن النساء من مهجّرات
صقّورية والمجيدل كنّ يشغلن معظم
ساعات النهار. ولم تشتغل المرأة الفلسطينية
في توفير الأتعمة وفي مهماتها اليومية
فحسب، بل اهتمت أيضاً بتحضير "مونة
البيت لكل السنة" - وتعني هذه العملية
توفير الأغذية وتخزينها لتكفي العائلة على
مدار السنة، إذ كانت النساء يحفظن الزيت
والزيتون والقمح والعدس والبقول وغيرها
من الحاجات الضرورية، كي تكون متوفرة
للعائلة بعد انتهاء موسمها الزراعي.

أم خالد أرملة مهجّرة من قرية المجيدل
(٨٢ عاماً)، تهجّرت وكانت أمّاً لابنتين،
تقول:

الحياه كانت أحلى وأحسن من
اليوم بكثير. حياة بسيطة بس كل
شي موجود. يعني النسوان كانت
تحصد وتزرع، بالفلاحة كان
مخلوط نسوان وزلام. بالمجيدل
كان خير الله، سيدي [جدي] كان
عنده أراضى كثير. جمال وخيل
ويقر وماعر وحمام وجاج وأرانب -
كل مونة البيت من الموجود. بيض
طازة، لبنة وجبنة. شو النسوان
كانت تطبخ من أرضها، ملوخية،

وعلى الرغم من بعض الاختلافات في حياة النساء داخل القريتين، فإنه يلاحظ أن النساء الفلسطينيات فيهما، حتى أولئك اللواتي ينتمين إلى عائلات امتلكت مساحة شاسعة من الأراضي، عملن في زراعة الأرض، وهذا على الرغم من وجود فلاحين وفلاحات يعملون بأجر مدفوع لدى هذه العائلات.

أم خالد من صفورية، وكانت تنتمي إلى عائلة تملك مساحات أراضٍ واسعة، تقول:

يعني لما نلقت الزيتون نوخده على الحمير والبقر للمعصرة. فش قعدان كل السنة، زلام ونسوان وولاد. بس كان عنّا حزّانة وحصادين وكان أبوي يوقفلهم.

عملت النساء في أرضهن وفلحنها، لكن، وبحسب شهادتهن، فقد عملن أيضاً عملاً مأجوراً. وكما جاء في شهادات أم خالد وأم يحيى من صفورية، ورواية أم جمال من المجيدل، فإن عمل النساء المأجور تركز أيضاً في الفلاحة والحصيدة والزيتون. ومع هذا، يشير بعض الشهادات إلى أنه، وفي أوضاع معينة، قامت النساء بمهام كانت تُعتبر حكراً على الرجال. فعلى سبيل المثال كانت مهمة بيع المنتج من صفورية في أسواق الناصرة وغيرها من الأسواق، من مهام الرجال بصورة عامة، إلا في حالات معينة يغيب فيها الرجل فتخرج النساء لبيع المنتج. كما كن يعملن في مهام أخرى تكون من أعمال الرجال عامة، مثلما جاء في مقابلة أم جمال من المجيدل:

عادي إنه النسوان بتشتغل، الأرامل كانوا يشتغلوا ويعيشوا ولادهن. لما فش مين يعيل.. مين بدو يشتغل؟
إمي أكيد اشتغلت بالحصيدة

وتصف أم يحيى من صفورية حياة الفلاحين الذين لم يملكوا الأراضي، فتقول:

اللي كان عنده أرض واللي ما كان عنده أرض عايش أحسن من اليوم. كان اللي ما عندوش طرش عنده لبنة وجبنة أكثر من اللي عنده طرش. كان البعّار يلّم زتون أكثر من صاحب الزيتون، وفي الحصيدة كان نفس الشّي.

وهذا ما قاله أبو جمال (من المجيدل) عن الفلاحين الذين لا يملكون الأرض في القرية:

العمدة على النسوان... الحصيدة للنسوان التي كانت تحصد وتعمل، واللي ما كان عنده أراضي كان مستفيد مثل اللي عنده أراضي وزيادة... إحنا ما كانش عنّا ولا عرق (زتون) وامي كانت تقعد مثل اللي عنده وزيادة.

تجربة أم جمال وهي في السبعينيات من العمر، وهجرت من قرية المجيدل، تؤكد ما جاء في حديث أم يحيى من صفورية:

إمي كانت تشتغل عند الناس بالحصيدة بالزتون. إمي تروح تا تشتغل بالزتون يعطوها أكثر ما يوخدوا هني - توخذ مونتها. والقمح نفس الشّي. يعطوها ما نعتاز ولا إشي. الخضرا الناس كانت تحوّش وتفزّق على بعض مش مثل اليوم تروحي تشتري. يبعثولها بامية، بندورة، كوسا، قرع، خيار. كنا عايشين مثلنا مثل إللي عنده فلاحة [أراضي مزروعة].

هجيح يا ستي، خافت الناس، كان
طخّ وحرب. طلعت الناس بلا ولا
إشي. الناس طلعت هيك طلوعوا بلا
إشي. هجّو هجيح. وإحنا يا ستي
شو أخذنا معنا؟ تركنا بيوتنا
ملانة وطلعنا بلا إشي. الناس
تقلّعت وماتت من الجوع.

تشير ناكه مهجّري المجيدل وصفورية إلى
الأوضاع الصعبة التي عاشوها في قرى
اللجوء بعد النكبة مقارنة بالحياة ما قبل
النكبة. ويُستدل من حديث أم راشد أن النكبة
لم تقتصر على الخوف من "الطخّ والحرب"
فقط، بل اقتلعت الناس أيضاً من بيوتها
"الملانة"، وأجبرت الناس على ترك بيوتها
وأراضيها ومصدر رزقها لتعيش لاجئة
تعاني الفقر و"تموت من الجوع".
لم تختلف تجربة نساء المجيدل عن
تجربة أم من صفورية، فأم جمال من
المجيدل تقول في وصفها أوضاع أهل
قريتها:

بيافة (يافة الناصرة قرية
استقبلت جزءاً من مهجّري
المجيدل) الناس نقصها. لما دسّروا
كل شي بالبيت، إلا نقصهم. كل
شي ضلّ بالبيت الفراش المؤمن،
الزيت، كل شي - تركوا كل شي
وهجّوا. ولا إشي أخذوا، هذا
بأثر. يا ويلي عليهن طلوعوا بلا
إشي. دسّروا كل شي وطلعوا....
ولا أصعب منها، يا ويلي عليهم
مساكين اللي لا إلهن أراضي ولا
إلهن حدا يساعدهن، ملهنش إشي.
حياتهم كانت صعبة، لما كانت
النسوان تشتغل بأرضها وعايشة
يا ويلي شو صار فيهن، فش

بالبيارة. حياة [المرحوم] خالي
كان يشتغل بالبنا بالبيارة، هبي
كانت تشتغل تحت إيد، يناولها
الطمم تجبله طين.... البيوت كانت
من طين - النسوان كانت تبني -
إمي كانت تشتغل تحت إيد الشامي
(المعماري في المجيدل) كانت
النسوان تبني البيوت والآبار من
طين وتبن.

يستدل من أصوات مهجّري ومهجّرات قريتي
صفورية والمجيدل، وبحسب شهاداتهم / ن،
على أن حياة الفلسطينيين قبل النكبة استندت
بشكل أساسي إلى الأرض، وإلى الفلاحة
والزراعة التي عمل فيها الرجال والنساء
بشراكة. كما تظهر المقابلات أن النساء في
القرى الفلسطينية اعتمدن في الاقتصاد
العائلي على خير الأرض، وساهمن بشكل
فاعل وأساسي في تطوير آليات لضمان
اكتفاء العائلة الذاتي من خلال الاعتماد على
المواشي والدواجن من ناحية، وتوفير "المونة"
الموسمية والسنوية للعائلة من ناحية أخرى.
وتشير المقابلات أيضاً إلى أن النساء،
وكذلك الرجال، عملوا في زراعة الأرض
وفلاحتها، وقد عملت النساء كما الرجال
في فلاحه أراضي العائلة وبأجر في الزراعة
والزيتون. وفي أوضاع معينة لوحظ أن
بعض النساء عمل في مهمات اعتُبرت
بصورة عامة ذكورية، مثل بيع المنتج في
أسواق المدن القريبة أو في بناء الآبار.

٦ - تأثير النكبة في مكانة النساء الفلسطينيات

تقول أم راشد من صفورية:

الطلياني الصبح يفرقوا حليب. في
ولاد صغار، يوخدوا حليب للولاد
الصغار عشان يفتروا - في ناس
كانت تفتح كيف كْنَا وكيف صرنا.

تشير شهادات المهجّرات إلى صعوبة الحال
التي آلت إليها النساء بعد النكبة وبعد فقدان
الأرض. ففي حين قامت النساء في القرية
الفلسطينية بدور فاعل في تأمين الأمان
الاقتصادي والاجتماعي للعائلة الفلسطينية،
ألحقت النكبة والتهجير الضرر بهذا الأمان،
وحولاً المرأة الفلسطينية من كيان فاعل
مساهم في بناء الاقتصاد العائلي إلى كيان
اتكالي يفقد القدرة على المساهمة في العمل،
وفي تأمين الأمان له ولأفراد عائلته، فضلاً
عن ذلك الشعور بالذل والإهانة وفقدان
الكرامة التي تعبّر عنها النساء عند وصفهن
لأوضاعهن بعد النكبة.

تصف أم خالد من صفورية صعوبة
الحال التي آلت إليها المهجّرات الفلسطينيات
في الواقع السياسي الجديد، فتقول:

مساكين هاي النسوان اللي تحبّسوا
جوازها أو زلمها، بعرفش كيف
عاشوا ودبروا حالهن. تشخّرت
هاي النسوان. يا ستي في ناس
عاشت من قلة الموت. وفي ناس
سرقّت من بيوت غيرها عشان
تعيش، وناس انطخت وهي تجيب
أغراض من بيتها، أو في ناس
ماتت وهي رايحة تجيب مونة
وحرامات عشان تغطي حالها
بالوعر.

أم خالد وهي مهجّرة من قرية المجيدل (٨٢)
عاماً) تصف أوضاع حياة المهجّرات في
الناصرية بعد النكبة، فتقول:

كيف يعيشوا. واللي كان عندها
أرض أهون، يعني يزرعوا ويوكلوا
يلقّطوا من الأرض ويوكلوا. اللي ما
عندهنش أرض من وين يجيبوا؟
اللي ما عندوش أرض معاه
مصاري بوكل، ماعوش (مصاري)
راحت عليه.

تعبّر أصوات أم جمال وأم راشد عن أوضاع
المهجّرين والمهجّرات، بعد النكبة، وتصف
بشكل خاص تأثير فقدان الأرض في أحوال
الفلسطينيين المتبقين في وطنهم. ففي حين
تؤكد الشهادات في القسم الأول أن الأرض
كانت عماد الاقتصاد الفلسطيني، ومنه
اعتاشت العائلة الفلسطينية، تؤكد أم جمال
أن فقدانها أدى إلى غياب مصدر الرزق
الأساسي للعائلة والمرأة الفلسطينية.
وكما في شهادة أم راشد، فإننا نسترد
من شهادة أم كايد أن تأثير النكبة في
النساء والعائلة الفلسطينية يتعدى فقدان
ملكية الأرض. ففقدان الأرض بالنسبة
إلى النساء المهجّرات يعني فقدان قدرتهن
على إطعام العائلة، وقد رافقه فقدان للبيت
ومحتوياته ومونته التي احتفظت النساء
بها. وبذلك حُرمت النساء من إمكان القيام
بمهماتهن اليومية، كما فقدن القدرة على
المساهمة في الاكتفاء العائلي.
أم يحيى من صفورية تصف حال أهل
البلد بعد النكبة، فتقول:

أطعموا (الإسرائيليين) خيرنا
للخيل ونعنفوه، وصرنا إحنا
في الناصرة نتشود. الصليب
الأحمر يجيبنا بطانيات. في دير
أبو اليتامى والنمساوي يوزعوا
أكل، بالأسامي ينادوا - كانت
الناس مجبورة. بعدين هون بالدير

.... أخذوا الأغراض (السلاح) ولمّوا
الشباب ... يا سود يا بيض وين
رحتوا فيهن؟ ٨ شهور ونص ما
عرفناش وينهن تا صاروا يطلعوا
من الحبس. في هاي الـ ٨ شهور
كنا نوكل، نعجن نخبز - أكل بالبلد
ملان، والناس تركت كل شي
وراها. الناس طلعت باللي عليها،
تركت كل إشي هون. شو مين أخذ
معاها إشي؟

تغيرت حال أم يحيى بعد تهجير ما تبقى
من أهل صفورية، بعد احتلالها بعدة أشهر
أول مرة، تقول:

أجو الزلام على العصر قال معنا
٤ أيام (نترك) يا على الناصرة
يا على الرينة يا عيلوط، بدهنش
(الجيش) نضل. بدهنش، خايفين
يسحبوا (المهجرين) وتملا البلد.
جيننا على الناصرة - أبو يحيى
كان بعده مسجون - طلعت على
الناصره أنا وإمي، قعدنا عند ناس
حد بابور صليبا عند العين، قعدنا
ببراكيه. كان يطلعنا مؤن، نستلم
المؤن من الدير. كنا على المؤن
عايشين... كنا عايشين من قلة
الموت. شو تركنا خير الله، وبعد ما
كنا نعطي العالم صاروا يتصدّقوا
علينا. دسّرنا كل شي - خير ليوم
الخير.

تحمل شهادة أم يحيى أهمية خاصة، فمن
خلالها يمكننا أن نتوقف عند أوضاع
العائلة نفسها بعد الاحتلال قبل التهجير،
وتحوّل أوضاعها بعد التهجير. أم يحيى

الحياه بالناصره كانت يا دوب
عالقد. ماشي الحال بالقوة. بعد
الاستحلال بشهر أجو أخذو جوزي.
ما هنيّ لمّوا ٥ لـ ٦ باصات من
الزلام. والله ما عملوا إشي. جوزي
قعد بالسجن سنة وشهرين. سلافي
كانوا صغار. حماي طلع يشتغل،
زلمي ختیار مسكين يروح يقطع
شغل. وإحنا فش شو نعمل، كنا
نوكل على قد العيشة، الواحد...

حماي اشتغل في الحراثة وهيك
كان يشتغل في محل تلا [بالقرب
من] زخرون. يروح في الأسبوع
مرة. حماتي كانت تروح عند
أختها بكفر كنا. توخذ تنكة
زيت على راسها وتيجي تبيعها
في الناصرة. ما إنت بتعرفي يا
خالتي، أهل كفر كنا ضلوا في
بيوتهن. وضعهن غير عنّا. خالة
حماتي وضعها منيح ضلّت في
بيتها في أرضها.

يحمل هذا الوصف أهمية خاصة، وذلك
في ضوء أن كثيرات من النساء أشرن
إلى أن الأشهر الأولى بعد النكبة شهدت
حملات اعتقال للشباب والرجال في القرى
الفلسطينية، كما أنه يحمل أهمية خاصة
جداً عندما نقارن هذه الأوضاع، ليس فقط
بأوضاع الفلسطينيين والفلسطينيات قبل
النكبة، بل أيضاً إذا ما قارنا أوضاع ما بعد
النكبة بحال نساء قرية صفورية اللواتي
بقين عدة أشهر بعد احتلال القرية أول مرة.^٢
أم يحيى التي تهجرت بعد عدة أشهر
من احتلال صفورية، تصف حال النساء في
القرية بعد اعتقال الشباب والرجال، فتقول:

الأوضاع الاجتماعية أدت دوراً في عمل النساء المأجور، إذ يلاحظ أن النساء اللواتي عملن في الزراعة بعد النكبة هن أساساً الأرامل أو النساء اللواتي تم اعتقال أزواجهن بعد التهجير، كحال أم خالد من صفورية:

أنا اشتغلت في البساتين في صفورية. سنة لبين ما طلع جوزي من السجن، ما قبلش أكمل. كنا نشغل عند واحد مضمّن أرض في صفورية - أنا وسلفاتي وبنات العيلة ننكش الأرض.

على الرغم من أن بعض العائلات الفلسطينية، ومن ضمنها بعض العائلات المهجرة، استمرت بعد النكبة في فلاحه الأرض، فإنها عملت في أراضٍ لم تعد تملكها، إذ جرت مصادرة الأراضي الفلسطينية ونقل ملكيتها إلى مؤسسات تابعة لدولة إسرائيل.

عمل الفلاحون والفلاحات في زراعة أرضهم / ن بالأجرة، وتغيرت أحوال العائلات المهجرة عامة، والنساء خاصة، فبينما كانت النساء يعملن في أرض العائلة، أو لدى عائلة أخرى في حال لم تكن عائلاتهن تملك أرضاً، أو في حال اضطرتهن الأوضاع إلى ذلك، وكان إنتاجهن يساهم في تأمين حاجات عائلاتهن السنوية، تحوّل الوضع بعد النكبة، ولم يعد عمل الفلاحه يكفي لإعالة العائلة.

يقول أبو أسعد من صفورية:

صحيح يا عمي إنو اشتغلنا (بعد صفورية) في الزراعة، وصحيح إنه كملنا نعمل اللي كنا نعملوا قبل صفورية، بس إسا صار بالأجار. أنا ضمنت أراضي في صفورية وفي لوبية. ضمنتها من المنهال

تؤكد أن مهجري صفورية ممّن تركوا القرية في ١٥ تموز / يوليو تركوا أملاكهم وبيوتهم ومونتهم وهربوا خوفاً من القصف. ومّن عاش في القرية خلال الأشهر بين التهجير الأول والتهجير الثاني، عاش من "خير البلد" ولم يشكّ الجوع. لكن الأحوال تغيرت مباشرة بعد قرار السلطات طرد مّن تبقى من سكان القرية إلى الناصرة والقرى المجاورة، ففي حينه، ووفق أم يحيى، اعتاش الناس من المؤن وعاشوا "من قلة الموت" .. دلالة على الفقر والجوع.

بعد التهجير، وخلال محاولة المهجرات التعامل مع الأوضاع الصعبة التي أنتجتها النكبة، حاول جزء من النساء توظيف مهارات الزراعة التي اكتسبها في القرية الفلسطينية للمساهمة في اقتصاد العائلة التي اقتلعت وفقدت جذورها. أم راشد من صفورية كانت إحدى اللواتي عملن في الزراعة، فقد عملت في أراضي القرى العربية التي صودرت وقامت العائلات الفلسطينية بضمائها والعمل فيها لمصلحة اقتصاد دولة إسرائيل (الاقتصاد الصهيوني). تقول أم راشد:

أنا يا ستي اشتغلت. كنت أنزل على صفورية. بعدين على أراضي معلول. وين يا ستي؟ كنا نشغل أيام متواصله ويا دوب نلحق اللقمة. بمعلول كنت أترك الولاد مع أختهن الكبيرة وأنزل بالأيام. كنا نوكل من الخضرا اللي بيكيها صاحب الأرض. شو نلاقيها هجنة. كنا نتقاسم اللقمة.

وكما قبل النكبة، كذلك بعدها، فإن

الحياة بعد النكبة وعمل الرجال بعيداً عن
البلد، بقولها:

سكنا ببراكيات. أولها سكنا في
براكية مع أهل جوزي.. إحنا
ببراكية وهني ببراكية. لحد ما
جوزي صار يشتغل في ريشون
ويبعث لأبوه مصاري - عمّرلنا
براكية قعدنا فيها. مهو التصاريح
كانت أهون إشي لحيفا وتل أبيب
مش للمناطق حوالينا هون. جوزي
اشتغل في ريشون وحيفا.

وعن تأثير النكبة في علاقات النوع
الاجتماعي للمهجرين تقول أم محمود
(صفورية):

دينا عمرها اليوم ٥٠ ومحمود
عمره اليوم ٥٤، كانوا شاطرين
كثير (تعلموا) عند ست ودیعة (اسم
مدرسة ابتدائية في الناصرة). دينا
خلصت صف تاسع كانت حلوة
كثير. محمود أخوها كان حشري
قال لأفش تروح تكمل تعليمها.
لإسا بتندم ليش ما خلاها. أبوها
ولا كان يسأل، هوي كان بالشغل.
محمود كان عامل شيخ عرب
علينا. أبو محمود كان يشتغل بعيد.
مزبوط كان يروح (على البيت) كل
يوم بس ما كنتش إلو بالبيت، كل
نهاره بالشغل. ودينا كانت من
الأوائل بس أخوها ما خلاها تكمل
تعليمها.

أثرت النكبة، وخصوصاً الأوضاع
الاقتصادية الصعبة الناتجة منها، في
فرص تعليم البنات، كما جاء في العديد من
روايات المهجرين والمهجرات.
أم علي جمال من المجيدل تحكي عن

(دائرة أراضي إسرائيل). بس شو؟
يعني (كنا) نشتغل نفس الشئ بس
الناتج مش نفس الشئ. صار أكثر
تكلفة وأقل دخل... صرنا نفلح
أرضنا وندفع أجارها.

تشير الروايات، كما تقول أم راشد وأم خالد
وأبو أسعد إلى أنه، وإلى جانب تدهور المكانة
الاقتصادية للعائلة الفلسطينية، وتقهقر
الدور الاقتصادي للمرأة بسبب النكبة، كان
للنكبة وللاقتلاع من الأرض ومن البيت أثر
كبير أيضاً في الحياة الاجتماعية، وفي أدوار
النوع الاجتماعي لدى الفلسطينيين، كما
يُستدل من شهادة أم خالد السابقة، ومن أم
أسعد التي تقول:

يعني شو أفلك؟ بالأول الوحدة
ما كنتش تطلب من زلمتها يجيب
إشي. كانت تدبر حالها بالموجود.
مش مثل أيام بعد صفورية. يعني
الزلمة بكون متضايق والمرة
بتستحي تطلب منه يجيب مونة
للبيت. الناس كانت في أراضيها
مكيفة، حالها مرتاح.

لم يقتصر تأثير النكبة على مكانة النساء
الاقتصادية وعلى تقهقر دورهن الاقتصادي
فحسب، بل يُستدل أيضاً من النساء اللواتي
تحدثن على أن ثمة تأثيرات في علاقات
النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
المهجر، سببها النكبة، وبعض ممارسات
السلطات الإسرائيلية، ومنها حملة اعتقالات
الشباب والرجال في أول أشهر النكبة، أو
استصدار تصاريح عمل للرجال في مناطق
بعيدة عن مناطق اللجوء - الناصرة في هذه
الحالة - والتي بسببها يضطر الرجال إلى
التغيب فترات طويلة عن عائلاتهم.
تصف أم جمال (المجيدل) أوضاع

كُنْتُهَا فْتَقُولُ:

يَقْرَؤُا. مَا كُنْش فِي كَيْفِ أْبَعْتَهُنْ
عَلَى مَدَارِسْ.

وعليه، يُستدل من روايات المهجّرين
والمهجّرات من قريتي صفورية والمجيدل أن
للنكبة تأثيرات عميقة في حياتهم... وتتركز
هذه التأثيرات، بحسب ما جاء في تجربة
مهجّرات ومهجّري الناصرة، في ضرب
المكانة الاقتصادية للعائلات الفلسطينية،
وكان لهذا تأثير كبير في المكانة
الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية.

٧ - خاتمة

حاولت هذه الدراسة تبين تأثير
النكبة في مكانة النساء الفلسطينيات، وفي
نشاطهن الاقتصادي، من خلال التركيز على
تأثير النكبة في مكانة النساء المهجّرات
من قريتي صفورية والمجيدل القاطنات في
الناصرة. ومن أجل فهم معمق لتأثير النكبة
في مكانة المهجّرات الاقتصادية، عرّضتُ
نتائج دراسة استعملت منظور الاقتصاد
السياسي، إذ يُفترض أن فهم تأثير النكبة
في المكانة الاقتصادية للمهجّرات يتطلب
بالضرورة دراسة تجمع بين التاريخ والقوى
السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والتعليم والصحة ما قبل النكبة وما بعدها.
ويُستدل من نتائج الدراسة أن لقيام
دولة إسرائيل أثراً كبيراً في تردي المكانة
الاقتصادية للفلسطينيين الذين بقوا في حدود
دولة إسرائيل عامة، وفي مكانة المهجّرين
والمهجّرات خاصة، فضلاً عن عواقب
الحرب: القتل والدمار والتهجير، كان لاحتلال
الأراضي ومصادرتها، كما للسياسات التي
انتهجتها الدولة اليهودية ومؤسساتها تجاه
الفلسطينيين عامة، والمهجّرين / ات منهم
خاصة، دور كبير في تردي أوضاع المجتمع

هياها كنتي، هياها كمان
مجدلاوية. تعلمت للصف الثامن،
تعلمت كانت شاطرة شاطرة بس
إمها كانت لحالها وكانوا ولادها
كثار ما قدرتش تعلمها. ماديات
بالأساس. المديرية إنجنت عليها.

تجربة حياة أم يحيى من صفورية، وقضية
تعليم الأولاد، تؤكدان ما جاء في تجربة
أم علي من المجيدل، إذ وصفت أم يحيى
أوضاع حياتها وصعوبة تعليم الأولاد
بقولها:

الاولاد تعلموا عند ست فهيمة
(اسم مدرسة في الناصرة). هذا
ابني - اللي أجا إسا - تعلم دكتور
(ممرض). كنت أبوس إجر فلان
وفلان عشان أدبره بالتعليم ..
أبوس إجر هذا وهذا عشان يتعلم
الولد. هاي بعد ما توفى أبوه. كان
يطلعي ٥ شيكل أوفرهن؛ أجوع
أعطش عشان أوفر أجار تعليمه
وأبعتلو مصاري - الحمد لله تعلم
وهين عينوه في العفولة... البنات
تعلمت ضلت للثامن والتاسع
بعدين بطّلت أقدر أدفع عنها،
بالقوة علمت الولد.

تكتسب هذه المعلومات أهمية خاصة إذا ما
استمعنا إلى تجربة أم سليم (٨٥ عاماً)، وهي
من مهجّرات صفورية:

أنا يا ستي حافظة القرآن عن
غيب. مش سماعي؛ أنا بقرا وبكتب.
حتى بكتب شعر. مش مثل بناتي.
البنات الكبار بعرفوش يكتبوا ولا

الفلسطينيات قبل النكبة (إذ شاركت النساء في أعمال الزراعة والحصيدة وفلاحة الأرض وفي توفير المونة وأعمال منزلية مركزية للاقتصاد البيتي)، فإن النكبة أثرت كثيراً في مكانتهن. وكان للاقتلاع من البيت والأرض، كما للتهجير ومصادرة الأراضي وسياسات الحكم العسكري وغيرها من السياسات التي انتُهجت تجاه الفلسطينيين، مساهمة كبيرة في تقهقر الفاعلية الاقتصادية للنساء الفلسطينيات، إذ تحولت المرأة الفلسطينية من كيان فاعل ومساهم في الاقتصاد البيتي إلى كيان اتكالي. وبالتالي، ساهم ذلك في ضرب مكانتها الاقتصادية وزعزعة الأدوار الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني المهجر. ■

الفلسطيني الاقتصادية. كما كان للسياسات الاستيطانية التي حكمت سياسات الحيز والأراضي الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين - ومن ضمنهم المهجرين - وسياسات تهويد المكان والأرض والحيز، والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية، والاعتبارات الأيديولوجية الصهيونية، دور مركزي في تدني مكانة المهجرين والمهجرات الاقتصادية. وكانت هذه الأيديولوجيا وراء سنّ قوانين وأنظمة فرضتها دولة إسرائيل ومؤسساتها، محاولة من خلالها السيطرة على مصادر الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد القومي الصهيوني. وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أنه، وبعبس النشاط الاقتصادي الفاعل للنساء

المصادر

- ١ ومع هذا نجد أن هناك قليلاً من الدراسات التي تناولت تأثير التهجير القسري في مستوى الاقتصاد الجزئي (Microeconomic) عامة، وفي مكانة النساء الاقتصادية خاصة، انظر: Tan, Y., G. Hugo and L. Potter (2005), "Rural Women: Displacement and the Three Gorges Project", *Development and Change*, vol. 36, no. 4, pp. 711-734.
 - ٢ لمزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع وطرق تعامل إسرائيل مع المهجرين الداخليين، انظر: أريج صباغ - خوري (٢٠١١)، "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل"، في "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع"، تحرير نديم روحانا وأريج صباغ - خوري (حيفا: مدى الكرمل).
 - ٣ يذكر بني موريس أنه بعد قصف القرية، ليل ١٥ تموز / يوليو، بالطائرات وببراميل مشحونة بالمنفجرات قُتل جزاءها قليل من السكان، هرب معظم أهل القرية بداية إلى البساتين المجاورة، ثم بعد أن ينسوا من وصول مساعدات من جيش الإنقاذ العربي، أكملوا إلى لبنان. ويضيف أن نحو ١٠٠ شخص، معظمهم من المسنين، بقوا في القرية وطُردوا منها بعد عدة أشهر. انظر: موريس، بني (٢٠٠١). "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩" (تل أبيب: عام عوفيد، الطبعة الخامسة).
- وتذكر هذه الفترة أيضاً إيزابيل هامفريس، فتشير إلى شهادة أبو عرب - من مهجري صُفورية في الناصرة - وتكتب أن مئات من سكان القرية بقوا فيها بعد قصفها واحتلالها في ١٥ تموز / يوليو،

وأن السلطات استصدرت لهم في البداية بطاقات هوية تحمل اسم صُفُورية كمكان الإقامة، ثم جرى طردهم بعد سبعة أشهر تحت التهديد بالقتل. وتضيف أن "جمعية التراث والعودة إلى صُفُورية" سجلت أسماءهم، وما زال بعضهم يحتفظ بهذه النسخ من بطاقات الهوية. انظر:

Humphries, I. (2005), "A Muted Sort of Grief: Tales of Refugee in Nazareth, 1948-2005", in *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*, edited by N. Masalha (London And New York: Zed Books), pp. 145-167.

٤ إن قلة فرص التعليم تؤثر بالضرورة، وبشكل كبير، في فرص عمل البنات من الجيل الثاني للنكبة، ويجب تناول هذا الموضوع في الدراسات المستقبلية التي تتعامل مع تعليم النساء الفلسطينيات وعاملتهن.

المراجع

بالعربية

- البشري، جودي (أبريل / نيسان ٢٠٠١). "قضايا المرأة والهجرة القسرية: افتتاحية". نشرة الهجرة القسرية، ص ٤ - ٩.
- بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، (٢٠٠٢). "الفلسطينيون المهجرون في الداخل: الحماية الدولية والحلول الدائمة". بيت لحم: بديل.
- بشير، نبيه (٢٠٠٤). "حول تهويد المكان". حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- جريس، صبري (١٩٦٧). "العرب في إسرائيل". القدس: جامعة الدول العربية في القدس. جمعية الجليل (الجمعية القطرية للبحوث والخدمات الصحية)، وركاز (بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل)، في الموقع الإلكتروني لـ "مدى الكرمل" في الرابط التالي: <http://mada-research.org/blog/2005/09/12/palestinians-in-israel-socio-economic-survey-2004-arabic-2005/>
- الخالدي، وليد (١٩٨٧). "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- شحادة، إمطانس (٢٠٠٧). "إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية". حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- صايغ، روز ماري (١٩٨٠). "الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة". بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- صباغ - خوري، أريج (٢٠١١). "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل". في: "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع". تحرير نديم روحانا وأريج صباغ - خوري. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- الصّدة، هدى (١٩٩٨). "زمن النساء والذاكرة البديلة". القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ص ١ - ١٢.

- غوروراجا، سريلاكشمي (٢٠٠١). "الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح". نشرة الهجرة القسرية، ص ٤-٩.
- كوهين، هلل (٢٠٠٢). "الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م". القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.
- مصالحة، نور (١٩٩٧). "أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ميعاري، لينا (٢٠٠٧). "نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في فلسطين الانتدابية". في: "كتابات نسوية: ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة". تحرير نادرة شلهوب - كيفوركين. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- يفتحلل، أورن (٢٠٠١). "الأراضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم المدى بين اليهود والعرب في إسرائيل". رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

بالإنجليزية

- Abdo, N. and R. Lentin (2002). *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestine and Israeli Gendered Narratives of Dislocations*. London: Berghahn Books.
- Abdo-Zubi, N. (1987). *Family, Women and Social Change in the Middle East: The Palestinian Case*. Toronto: Canadian Scholar's Press.
- Abu-Lughod, L. (2007). "Return to Half Ruins: Memory, Postmemory and Living History in Palestine". In *Nakba: Palestine, 1948 and the Claims of Memory*. Edited by A. Sa'di & L. Abu-Lughod. New York: Columbia University Press.
- Al-Haj, M. (1986). "Adjustment Patterns of the Arab Internal Refugees in Israel". *Internal Migration*, vol. 24, no. 3, pp. 651-674.
- Badil (Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights), (2002). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons*. Bethlehem: Badil.
- ——— (2003). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons*. Bethlehem: Badil.
- Bisharat, G. (1994). "Land, Law and Legitimacy in Israel and the Occupied Territories". *American University Law Review*, vol. 43, pp. 467-502.
- Boqa'i, N. (2005). "Patterns of Internal Displacement: Social Adjustment and the Challenge of Return". In *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*. Edited by N. Masalha. London & New York: Zed Books, pp. 73-111.

- Charmaz, K. (2003). "Grounded Theory: Objectivist and Constructive Methods". In *Strategies of Qualitative Inquiry*. Edited by K. D. Norman & S. Y. Lincoln. California, London, New Delhi: Sage Publications, 2nd. ed., pp. 249-291.
- Cohen, H. (2005). "The State of Israel Versus the Palestinian Internal Refugees". In *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*. Edited by N. Masalha. London and New York: Zed Books, pp. 54-71.
- David, H.P. (1969). "Involuntary International Migration and Adaptation of Refugees". *International Migration*, vol. 7, nos. 3-4, pp. 67-81.
- Forman, G. & Alexander (Sandy) Kedar (2003). "From Arab Land to 'Israel Lands': The Legal Dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the War of 1948". *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 22, pp. 809-830.
- Humphries, I. (2005). "A Muted Sort of Grief: Tales of Refugee in Nazareth, 1948-2005". In *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*. Edited by N. Masalha. London And New York: Zed Books, pp. 145-167.
- Humphries, I. and L. Khalili (2007). "Gender and Nakba Memory". In *Nakba: Palestine, 1948 and the Claim of Memory*. Edited by A. Sa'di & L. Abu - Lughod. New York: Columbia University Press, pp. 207-227.
- Indiyanto, A. and E. De Jong, and B. White (2006). "Close Encounters and Distant Violence: Local Experience of Indonesian's 'Total Crisis' ". In *Indonesian Transitions*. Edited by H. Schulte Nordholt. Yogyakarta: Pustaka Pelajar, pp. 23-75.
- Jamal, A. (2005). "The Palestinian Internally Displaced Persons in Israel and the Predicament of Return: Between Imagining the Impossible and Enabling the Imaginative". In *Exile and Return: Predicaments of Palestinians & Jews*. Edited by A. Lustick & M. Lesch. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, pp. 133-159.
- Kamen, C. (1987). "After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-1951". *Middle Eastern Studies*, vol. 1, no. 23, pp. 453-493.
- Keller, S. L. (1973). *Uprooting and Social Change*. New-Delhi: Dhawan Printing Works.
- Kondylis, F. (2010). "Conflict Displacement and Labor Market Outcome in Post War Bosnia and Herzegovina". *Journal of Development Economic*, vol. 93, pp. 235-248.
- Kracauer, S. (1995). *History: the Last Thing Before the Last*. Princeton: Markus Wiener Publishing.

- Kunz, E. F. (1973). “Refugee in Flight: Kinetic Models and Forms of Displacement”. *International Migration Review*, vol. 7, pp. 125-145.
- Malkki, Liisa H. (1995). “Refugees and Exile: From 'Refugee Studies' to the National Order of Things”. *Annual Review of Anthropology*, vol. 24, pp. 523-495.
- Masalha, N. (2005). “Evolving Israeli Policies and Indigenous Resistnace”. In *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*. Edited by N. Masalha. London and New York: Zed Books, pp. 1-26.
- Masalha, N. (2012). *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating The Subaltern, Reclaiming Memory*. London & New York: Zed Books.
- Peteeet, J. (1991). *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*. New York: Columbia University Press.
- Roque, S. (2008). “Manuela: A Socail Biography of War Displacement and Change in Angola”. *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 26, no. 4, pp. 371-384.
- Rosenfeld, H. (1968). “Change: Barriers to Change, and Contradictions in the Arab Village”. *American Anthropologist*, vol. 70, pp. 732-752.
- Sa'di A. and L. Abu Lughod (2007). *Nakba: Palestine, 1948 and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press.
- Sayigh, R. (1994). *Too Many Enemies*. London & New York: Zed Books.
- Sayigh, R. (2002). “Remembering Mothers, Forming Daughters: Palestinian Women's Narratives in Refugee Camps in Lebanon”. In *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestine and Israeli Gendered Narratives of Dislocation*. Edited by N. Abdo & R. Lentin. New York: Berghahn Books.
- Sayigh, R. (2007). “Palestinian Refugee Women Stories of Home and Homelessness: Toward A New Research Agenda”. *Review of Women Studies*, vol. 4, pp. 9-25.
- Sofer, M., I. Schnell, I. Drori and A. Atrash (1995). *Entrepreneurship and Industrialization in the Israeli Arab Society*. Beit – Berl: The Institute for Israeli Arab Studies.
- Stein, B. N. (1981). “The Reugees Experience: Defining the Parameters in Field Study”. *International Migration Review*, vol. 15, no. 1, pp. 8-15.
- Tan, Y., G. Hugo and L. Potter (2005). “Rural Women: Displacement and the Three Gorges Project”. *Development and Change*, vol. 36, no. 4, pp. 711-734.
- Tinker, I. (1999). “Women's Empowerment Through Rights to House and Land”. In *Women's Rights to House and Land*. Edited by I. Tinker and G. Summerfield. China, Laos, Vietnam, London: Lynne Rienner Publishers.
- Yiftachel, O. and A. Kedar (2000). “Landed Power: The Making of Israeli Land Regime”. *Theory and Criticism*, vol. 16, pp. 67-100.

بالعبرية

- لوستنيك، إيان (١٩٨٥). "العرب في دولة اليهود". حيفا: مفراش.
- محمود، سعيد (١٩٩٠). "اندماج مهجري الداخل العرب في قرى اللجوء العربية في شمال البلاد، ١٩٤٨-١٩٨٦". أطروحة دكتوراه. القدس: الجامعة العبرية، قسم الجغرافيا.
- موريس، بني (٢٠٠١). "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩". تل أبيب: عام عوفيد، الطبعة الخامسة.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مقالات تاريخية
تكريماً للأستاذ الدكتور
بطرس أبو منة

إعداد وتحريـر

عطا الله قبـطي؛ جـوني منصور؛ مصطفى عباسي

٣٥٢ صفحة ١٢ دولاراً